

الخنفور يطالب بلجنة وزارية لمتابعة الخدمات والبنى التحتية في «غرب عبد الله المبارك»

رياض عواد

أعلن النائب سعد الخنفور عن أنه تقدم باقتراح برغبة بإنشاء لجنة وزارية، تحمل اسم - اللجنة الوزارية العليا المؤقتة - وتتولى مهام متابعة الانتهاء من الأعمال كافة المتعلقة بالمعوقات والمباني القائمة حالياً والأخرى التي قد تطرأ مستقبلاً في منطقة غرب عبد الله المبارك كما هو مبين في المادة الثالثة. يتنص الاقتراح على إنشاء اللجنة الوزارية العليا المؤقتة - على النحو التالي: برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء وعضوية كل من السادة وزراء (الإسكان، الأشغال العامة، الصحة، المالية، الكهرباء والماء، والداخلية، العمالة لمرور، بنك التسليف، الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية) ويحظى لرئيس اللجنة دعوة أي من الوزارات والجهات الأخرى للانضمام لعضوية اللجنة. مادة ثالثة: تتولى اللجنة المهام والاختصاصات التالية ولها الحق في وضع برنامج عملها والآلية التي ستعمل بها للاتهاء من الاختصاصات كافة وفقاً للقوانين والقرارات المنظمة لعمل اللجان: 1 - الانتهاء من تسليم المبني الصحي.



سعد الخنفور

المؤقتة - وتتولى مهام متابعة الانتهاء من الأعمال كافة المتعلقة بالمعوقات والخدمات والبنى التحتية والمباني القائمة حالياً والأخرى التي قد تطرأ مستقبلاً في منطقة غرب عبد الله المبارك كما هو مبين في المادة الثالثة. يتنص الاقتراح على إنشاء اللجنة الوزارية العليا المؤقتة - على النحو التالي: برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء وعضوية كل من السادة وزراء (الإسكان، الأشغال العامة، الصحة، المالية، الكهرباء والماء، والداخلية، العمالة لمرور، بنك التسليف، الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية) ويحظى لرئيس اللجنة دعوة أي من الوزارات والجهات الأخرى للانضمام لعضوية اللجنة. مادة ثالثة: تتولى اللجنة المهام والاختصاصات التالية ولها الحق في وضع برنامج عملها والآلية التي ستعمل بها للاتهاء من الاختصاصات كافة وفقاً للقوانين والقرارات المنظمة لعمل اللجان: 1 - الانتهاء من تسليم المبني الصحي.

القطن يقترح إعادة إدراج إعاقه العين الواحدة ضمن فئات المعاقين



علي القطن

أعلن النائب د.علي القطن أنه تقدم باقتراح برغبة باعتبار إعاقه العين الواحدة تحت مسمى (إعاقه بصرية متوسطة ودائمة) كما كانت عليه الحال سابقاً، وتمكين هذه الفئة من الاستفادة من المزايا والإعفاءات المصدقة عليها في قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقه. ونص الاقتراح على ما يلي: في فترة عمل (المجلس الأعلى للمعاقين) وقبل إنشاء الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقه وصدر القانون رقم (8) لسنة 2010 جرى العمل على إدراج إعاقه العين الواحدة تحت مسمى (إعاقه بصرية متوسطة ودائمة) وصدرت لهم شهادات رسمية بذلك. لكن عند إنشاء الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقه تم استبعادهم من مظلة الأشخاص ذوي الإعاقه نظراً لأن اللجنة الطبية حالياً لا تعتمد إعاقه العين الواحدة، ولكن من جهة أخرى وعلى العكس من استبعاد اللجنة الطبية باعتبارها إعاقه بصرية دائمة ومستمرة ترى أن الوزارات والجهات الحكومية التابعة لها لا تعتبر أصحاب الإعاقه الواحدة من الأصحاء. وبالتالي فهم محرومون من تولى الوظائف العسكرية على سبيل المثال أو العمل بالإطفاء أو مع الجهات الحكومية التي لديها أعمال شاقة بالإضافة للصعوبات التي يواجهونها كالحصول على رخصة قيادة أو تجديدها، ومحرومون من المزايا التي يحصل عليها قرائنهم من ذوي الإعاقه الأخرى. وبما أن هذه الفئة بحاجة ماسة لأن يحصلوا

على حقوقهم ورفع الظلم عنهم، وبحق إنساني بصورة خاصة، لذا فإنني أتقدم بالاقترح برغبة التالي: معالجة حالة إعاقه العين الواحدة باعتبارها إعاقه، يقوم وزير الشؤون الاجتماعية بإصدار قرار يلزم بموجبه الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقه باعتبار إعاقه العين الواحدة تحت مسمى (إعاقه بصرية متوسطة ودائمة) كما كانت عليه الحال سابقاً، وتمكين هذه الفئة من الاستفادة من المزايا والإعفاءات المصدقة عليها في القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقه

الحويولة يقترح زيادة بدل الإيجار 40 ديناراً



محمد الحويولة

أعلن النائب د. محمد الحويولة عن تقديمه اقتراحاً بقانون بتعديل المادة (19) من القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية، باستحقاق مقدم طلب الحصول على الرعاية السكنية بدل إيجار شهرياً بقيمة 150 ديناراً إضافة إلى 40 ديناراً أخرى على كل زيادة في عدد أفراد الأسرة، وجاءت مواد الاقتراح بقانون على الآتي: مادة أولى يستبدل بنص المادة (19) من القانون رقم (47) لسنة 1993 المشار إليه بالنص الآتي: يستحق رب الأسرة اعتباراً من أول الشهر التالي لانقضاء شهر من تاريخ تقديمه طلب الحصول على الرعاية السكنية بدل إيجار شهري مقدار مائة وخمسون ديناراً كويتياً تدفعه له المؤسسة شهرياً حتى حصوله على الرعاية السكنية، على أن تزداد قيمة البدل بمقدار اربعون ديناراً شهرياً (40 د.ك شهرياً) على كل زيادة في عدد أفراد الأسرة عنه في وقت تقديم الطلب. وفي جميع الأحوال لا يستحق رب الأسرة أي فروق مالية عن الفترة الماضية السابقة على تاريخ العمل بحكم هذه المادة. المادة الثانية: يلغى كل حكم يعارض أحكام هذا القانون. المادة الثالثة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون. أمير دولة الكويت نواف الأحمد الصباح المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون المرقق بتعديل المادة (19) من القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية يعد الحصول على بدل سكن أو بدل نقدي من جهة العمل إحدى مميزات العمل في أغلب مجالات القطاع الخاص، ويختلف مفهوم صرفه كلياً عن مفهوم بدل الإيجار الذي تمنحه الدولة من المال العام إلى أصحاب الطلبات السكنية، فهو ليس بديلاً عن الرعاية السكنية التي تلتزم الدولة بتوفيرها للمواطنين، وإنما جاء كميزة وظيفية باعتبارها جزءاً أساسياً من الراتب

الداهوم: المزارع الكويتي أثبت تصديه للتحديات خلال أزمة كورونا.. ودعمه واجب



الداهوم متوسطا عددا من أعضاء اتحاد المزارعين

أكد رئيس اللجنة الزراعية والأمن الغذائي بمجلس الأمة النائب بدر الداوم اهتمام اللجنة الزراعية بالقطاع الزراعي لما لهذا القطاع من أهمية بالغة في توفير الأمن الغذائي حيث أثبت وقوفه وتصديه خلال الأزمات التي تمر بها البلاد وقد يكون خير دليل وشاهد للعبان أزمة كورونا التي عصفت بالعالم والكويت من ضمنها عندما تم إغلاق جميع الحدود البرية والبحرية في الجوبة في عزل كامل عن العالم فبرزت وقفة المزارع الكويتي الذي قدم العديد من الشاحنات المملئة بالمنتجات النباتي الكويتي تجاوزت العشرين صنفاً وذهبت بالمجان للمساكن في مناطق العزل من مواطنين ومقيمين وكذلك لجموع العاملين في الصنوف الأولى، سائلاً: ألا تستحق تلك الوقفة وغيرها من الوقفات من هؤلاء الأبطال الوقوف إلى جانبهم ودعمهم بكل ما نستطيع؟ وجمال الداهوم على عدد من المزارع في العبدلي رافقه خلالها رئيس الاتحاد الكويتي للمزارعين عبدالله الدماك وأعضاء مجلس إدارة الاتحاد وجمع كبير من المزارعين الذين قدموا مع اتحادهم شرحاً مفصلاً عن أبرز هموم ومشاكل المزارعين في المناطق الزراعية سواء بالوفرة أو العبدلي، ووعد الداوم جموع المزارعين بدعم اللجنة الزراعية البرلمانية في اقتراح مشاريع القوانين بصفة الاستعجال والتي تؤكد أنه «سوف يكون هناك تنسيق وتعاون مع رئيس وأعضاء الاتحاد الكويتي للمزارعين وكذلك مع كل مزارع حيث ستكون الأذان صاغية لجميع مطالبهم ولن ننواهي أو نتناقس في جلب المطالب التي يحتاجونها». وقال: أصبحت زيادة ميزانية دعم المزارعين اليوم مطلباً شعبياً وحفا مكتسباً لما قام به هذا القطاع الهام خاصة خلال الأزمات التي ألت بالبلاد مما يدعو لدعمهم ووقوف أعضاء مجلس الأمة إلى جانبهم استحقاق وسوف

يكون المستقبل أفضل بعون الله للزراعة بالكويت. من جانبه، تقدم رئيس الاتحاد الكويتي للمزارعين عبدالله الدماك نيابة عن أعضاء مجلس إدارة الاتحاد وجمع كبير من المزارعين بالشكر الجزيل لرئيس اللجنة الزراعية لتخصيص هذه الساعات من وقته للاستماع بكل رحابة صدر للمزارعين. وقال: «هذه ليست برغبة على أبو محمد خاصة وأنه وإخوانه أعضاء اللجنة الزراعية من المقربين للمزارع الكويتي واتحاد المزارعين ويعرفون عن قرب المشاكل التي تمر بها الزراعة بالكويت والخدمات التي يجب توفيرها في المناطق الزراعية خاصة في ظل ندرة المياه العذبة والنيابة العامة بتهمة ارتكاب جرائم الاستيلاء وتسهيل الاستيلاء على المال العام والتزوير من وظائفهم الأضرار بالمال العام والتزوير في مستندات رسمية، والتهم الموجهة لكل منهم ورقم القضية في النيابة العامة. واستفسر الطريجي في سؤاله عن حجم المبالغ التي تم الاستيلاء عليها والتربح منها، وحصص كل من وجه إليه الاتهام في القضية في النيابة العامة، وهل أثبتت التحقيقات والتحريرات بأن هناك اتفاقاً جنائياً تم بين بعض النواب السابقين والحاليين وبعض القياديين في الدولة للاستيلاء والأضرار بالمال العام؟

إلغاء اجتماع الميزانيات بسبب نقص التمثيل الحكومي

أعرب مقرر لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب د. بدر الداوم عن أسفه لإلغاء الاجتماع الذي كان مقرراً لمناقشة الحساب الختامي لوزارة الخارجية، مؤكداً أن عدم حضور الوزير أو الوكيل بشأن يكون الوزير أو الوكيل لإجتماعات اللجنة سيتم إلغاء الاجتماع وإيقاف مناقشة ميزانية وزارته. وقال الداوم في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، إن اللجنة كان من المنتظر أن تعقد اليوم أول اجتماعاتها مع أول جهة حكومية وهي وزارة الخارجية، مبيئاً أنه تم إلغاء الاجتماع بسبب التمثيل الحكومي دون المطلوب من وزارة الخارجية. وطالب الداوم الجهات الحكومية التي تتردد الحضور للاجتماع ولجان مجلس الأمة أو تحديداً لجنة الميزانيات بأن يكون الوزير أو الوكيل ممثلاً للوزارة خلال الاجتماع، مستقبلياً حضور الوزراء في هذه الأوقات التي تصاحب استقالة الحكومة. وأضاف أنه كان يفترض من وزير الخارجية أو نائبه حضور اجتماع اليوم لمناقشة العديد من الملاحظات في الحساب الختامي لوزارة الخارجية التي لا يمكن أن يتم اتخاذ أي إجراءات حيالها إلا من خلالهما فقط. وأكد الداوم أنه على الجهات الحكومية أن تعلم أن التعطيل والشلل الحاصل في هذه الفترة سيحاسبون عليه، مؤكداً عدم السماح باستمرار هذا التعطيل

الطريجي: هل مارس نواب متهمون بالاستيلاء على المال العام ضغوطاً وابتزازاً للحكومة؟

الطريجي باقتراح برغبة قال فيه تزخر دولة الكويت بالكثير من الرجال الوطنيين الذين تفانوا في خدمة بلدهم ولم يتوانوا عن تقديم كل ما يمكن تقديمه من أجل رفعة شأنه، ومن يعرف بقراسية والدور الوطني والتميز الذي قام به الرجال الوطنيين خصوصاً في الحفاظ على المال العام والمكتسبات الدستورية والدفاع عن الحريات العامة، فإنه يقف اجلاً واحتراماً لهم، وقد اعتادت دولة الكويت على تخليد ذكرى كل من ترك بصمات بارزة وقدم خدمات جليلة لوطن، ولما كان العلم جاسم القطامي والعم حمد الجوعان والعم مشاري العصيمي رحمهم الله ممن قدموا خدمات جليلة للكويت، لذا أتقدم بالاقتراح برغبة بإطلاق أسمائهم على شوارع رئيسية أو مراق عامة، وذلك تخليداً لذكراهم وسيرتهم العطرة.



عبدالله الطريجي

وقال هل تحققت من عدم خضوع هذه القضايا إلى مساومات وابتزاز للحكومة من قبل نواب الحاليين أو سابقين، وما أسباب تأخير إحالة المشتبه بهم إلى محكمة الجنائيات؟ من جانب آخر تقدم النائب

وجه النائب الدكتور عبد الله الطريجي سؤالاً إلى وزير العدل نواف الياسين طلب فيه أسماء النواب الحاليين والسابقين والقياديين في الدولة الذين تم التحقيق معهم في النيابة العامة بتهمة ارتكاب جرائم الاستيلاء وتسهيل الاستيلاء على المال العام والتزوير من وظائفهم الأضرار بالمال العام والتزوير في مستندات رسمية، والتهم الموجهة لكل منهم ورقم القضية في النيابة العامة. واستفسر الطريجي في سؤاله عن حجم المبالغ التي تم الاستيلاء عليها والتربح منها، وحصص كل من وجه إليه الاتهام في القضية في النيابة العامة، وهل أثبتت التحقيقات والتحريرات بأن هناك اتفاقاً جنائياً تم بين بعض النواب السابقين والحاليين وبعض القياديين في الدولة للاستيلاء والأضرار بالمال العام؟

الخليفة يسأل وزير المالية الخليفة يسأل وزير المالية عن رسوم الأراضي غير المستغلة في «السكن الخاص»



مرزوق الخليفة

تقدم النائب مرزوق الخليفة بسؤال برلماني لوزير المالية يستفسر فيه عن تطبيق قانون (8) لسنة 2008م بشأن تعديل عنوان وبعض أحكام القانون 50 لسنة 1994 في شأن تنظيم استغلال الأراضي والرسوم المفروضة على عدم استغلال الأراضي في السكن الخاص. وسأل عن وجود أفراد أو شركات تخلفت عن سداد تلك الرسوم، والإجراءات المتبعة لدى وزارة المالية بشأن حصر الأفراد والشركات المستحق عليهم تلك الرسوم، وإذا تم إجراء تسوية بين الوزارة وبين أفراد أو شركات سواء كان إعفاءً نهائيًا أو جدولاً للرسوم، وإجمالي المبالغ المحصلة تطبيقاً للقانون سالف الذكر.

الغريب يطالب بتشكيل حكومي يراعي مبدأ الكفاءة



يوسف الغريب

طالب النائب يوسف الغريب رئيس الوزراء القادم بتشكيل حكومته على أساس مبدأ الكفاءة وأن يأتي بوزراء قادرين على تحمل مسؤولياتهم السياسية أمام مجلس الأمة. وقال الغريب في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة «لا بد من أن يكون هناك وعي حكومي ومواكبة لمخرجات الشعب في مجلس الأمة وما يقع على عاتقه من مطالب وقضايا شعبية»، وتمنى الغريب تعاون السلطتين التشريعية والتنفيذية للنهوض بالوطن والمواطنين، متعهداً بالحفاظ على مطالب ومصالح الشعب وأمواله، وأداء مسؤولياته كاملة تجاهه.